

شهادة سريان ترخيص مزاولة نشاط إنتاج طاقة كهربائية  
من الطاقة الشمسية بنظام تعريفة التغذية  
لعام ٢٠٢٣

ترخيص رقم  
(SFIT / 61)

بيانات المرخص له

الاسم : شركة أرينا للطاقة الشمسية

رئيس مجلس إدارة الشركة : عقيل رزوف عبد الرزاق

اسم الممثل القانوني للشركة : سامح حسن جميمي

الشكل القانوني للشركة : شركة مساهمة مصرية

عنوان المقر الرئيسي للشركة : ٢٧ عبد الحكيم الرفاعي - مدينة نصر - المنطقة ٨ - القاهرة

رقم التليفون : ٠٢٢٦٧٨١٨٢٩

رقم الفاكس : ٠٢٢٦٧٨١٨٢٧

البريد الإلكتروني : [sameh.gemei@techpdgroup.com](mailto:sameh.gemei@techpdgroup.com) - [Talal.begain@techpdgroup.com](mailto:Talal.begain@techpdgroup.com)

رقم القيد في السجل التجاري وتاريخه: ٩١٧٢٦ في ٢٠١٦/٣/١٦

بيانات عن النشاط المرخص به

اجمالي الطاقة المتوقع إنتاجها في السنة السادسة من الترخيص (مليون ك.و.س): ٥٥,٨

مدة الترخيص : خمسة وعشرون عاماً تبدأ من ٢٠١٩/٦/١٨ حتى ٢٠٤٤/٦/١٧

مدة سريان الشهادة حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠

قررت لجنة إصدار شهادات سريان تصاريح / تراخيص الطاقة الكهربائية السنوية المشكلة بالجهاز برقم (٥٨) لسنة ٢٠٢١ في الإجتماع الخامس للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والمنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢١ الموافقة على إصدار شهادة تجديد سريان الترخيص المنوح لشركة أرينا للطاقة الشمسية ضمن برنامج تعريفة التغذية للسنة السادسة وذلك لمدة عام يبدأ من تاريخ نهاية تجديد سريان الترخيص السابق ضمن المرحلة الثانية، وفقاً للقواعد التنظيمية الصادرة من الجهاز في هذا الشأن.



العملاء وسعر البيع		البيانات الأساسية لمحطات الانتاج			
سعر البيع (قرش/ك.و.س)	العملاء	تاريخ الانشاء	نوع المحطة	إجمالي القدرة الأسمية (م.و)	اسم المحطة
وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٣٢ لعام ٢٠١٦ بتعديل أسعار المرحلة الثانية من برنامج تعريفة التغذية	الشركة المصرية لنقل الكهرباء	٢٠١٩	طاقة شمسية	٢٠	أرينا للطاقة الشمسية

٢٠١٩

وفقاً للمادة رقم ٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥،  
يرجى العلم بأن أقصى موعد لتقديم كافة البيانات والمعلومات الفنية والمالية والمستندات اللازمة لاستكمال إجراءات استصدار شهادة استمرار سريان الترخيص هو أربعة أشهر من انتهاء السنة المالية للمرخص له، وفي حالة عدم التزام المرخص له بالمددة المشار إليها تزداد قيمة رسوم تجديد سريان الترخيص بنسبة ١% من قيمة هذه الرسوم عن كل شهر تأخير أو جزء منه، وبمراجعة عدم تجاوز الحد الأقصى لقيمة الرسوم المحددة في القانون.